## فوق الطاولة

فراس القاضي

### بالأرقام.. أين أموالنا؟

إحدى أعقد مشكلات الإنسان التي تؤرقه من دون أن يعرف أنها سبب لأرقه أحياناً، هي أنه بحاجة لأسماء كي يفهم ويحفظ ويتذكر، بحاجة لمسميات للأشياء كي تتشكل لديه فكرة عنها ويتخذ منها موقفه سلباً أو إيجاباً، وأحياناً ليعرف فقط من دون أن تعنيه فكرة الاصطفاف.

وليس صحيحاً أن الأسئلة وحدها هي صانعة التطور ومُنتجته، لأنها تبقى بلا فائدة حتى تحصل على أجوبتها، وهذا ما يحتاجه السوريون اليوم.. الأجوبة.

آلاف الأسئلة تتكرر في كل دقيقة على ألسنة الناس، من أهمها وأكثرها تداولاً: ما الذي يحصل؟

لن نتحدث هنا سوى عن أمر واحد، عن مشروع إعادة هيكلة الدعم الذي خرج كل الوزراء المعنيين به وأعطوا بعد البدء بتطبيقه مئات التصريحات والوعود، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الذي قال لصحيفة «الوطن» بالحرف: «إن إعادة هيكلة الدعم ستنعكس إيجاباً على المجتمع، وستخفف من عجز الموازنة، وستؤدي إلى تخصيص كتلة مالية لدعم الأسر الأكثر فقراً، ودعم الإنتاج، وكذلك العمل على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم ثبات سعر صرف الليرة».

ما الذي نفّذ من التصريح السابق وصار واقعاً؟ هل انعكس إيجاباً على المجتمع؟ على العكس تماماً، ازدادت المشكلات بسبب عدم التجهيز الجيد والكافي للمشروع، والأخطاء الكبيرة والكثيرة التي حدثت في عملية الاستبعاد من الدعم، ما أحدث بلبلة وغضباً بين الناس، وارتياباً واضحاً في المؤسسات الحكومية وخاصة تلك المسؤولة عن إصلاح هذه الأخطاء، وهذا الارتباك مستمر حتى اللحظة.

هل خففت من عجز الموازنة؟ على العكس تماماً، فقد ازداد العجز في موازنة ٢٠٢٣ بنسبة ١٩,٦٥ بالمئة عما كانت عليه في موازنة ٢٠٢٢، وهذا كلام وزير المالية الذي قاله لصحيفة «الوطن» أيضاً بعد صدور الموازنة.

هل خصصت كتلة مالية لدعم الأسر الأكثر فقراً؟ أبداً، لم يخصص شيء ولم نرَ أي إجراءات علاجية لا إسعافية ولا إستراتيجية لمكافحة نسب الفقر التي تزداد كل يوم.

هل تم دعم الإنتاج؟ على العكس تماماً، بل خرجت الكثير من المنشآت الصغيرة عن الخدمة، ومن الأمثلة على ذلك بقاء أقل من ٢٠ بالمئة من مربي الفروج في السوق لأسباب عديدة تعرفها الدولة.

هل تحسنت القدرة الشرائية للمواطنين وتم دعم ثبات سعر صرف الليرة؟ أعتقد أنه لا داع للإجابة عن هذين السؤالين، فانخفاض كمية المواد التي بالإمكان شراؤها براتب الموظف السوري في كل يوم أبلغ من أي إجابة.

وفي الشق المالي البحت، أي في إجراءات وزارة المالية: ضرائب مهولة اشتكت منها حتى الشركات والكيانات ذات الملاءات المالية الكبرى، وبعضها صار يفكر بالإغلاق، وهذه ليست توقعات، بل أرقام رسمية، فقد تم حل ٥٠ شركة في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة حسب مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية.

ماذا عن قانون البيوع العقارية الذي يجني المليارات حسب إحصائيات الوزارة ذاتها؟ إضافة إلى رفع ما يدعى بجمركة الموبايلات ٥٠ بالمئة تقريباً وغيرها الكثير من الإجراءات الضريبية.

ماذا عن تريليونات الليرات الموجودة كفائض في البنوك؟ أين القروض؟ وكيف تعطي؟ وكم هو حجم الفائدة؟ ومن يستفيد منها؟ وبقية الوزارات أيضاً شاركت في حفلة رفع أسعار كل شيء، من أجور الاتصالات وأجور الإنترنت، إلى الكهرباء، إلى أوراق المعاملات الرسمية وغيرها، أما أسعار المحروقات.. فحدّث ولا حرج.

ومن ضمن ما وعد وصرح به أغلبية وزراء لجنة إعادة هيكلة الدعم، هو أن الوفر الحاصل من العملية سيذهب أولاً لبند رفع الأجور،فهل استطال رفع تعويضات بعض الفئات القليلة كل الوفر!؟

وإن عدنا قليلاً إلى جذر هذه المشكلة التي نتجت عنها بقية المشكلات، أي إلى الدعم، اليوم يسأل «المدعومون» أن هذا الدعم؟ ما الذي يعنيني كمواطن إن كانت الدولة تدعم ليتر المازوت لتبيعني إياه بسعر مخفض – كما يدعون طبعاً – لكنني لا أستطيع الحصول عليه إلا من السوق السوداء بأضعاف ثمنه الحكومي، باستثناء النسبة القليلة التي وصلتها حصتها الأولى من مازوت التدفئة؟

هل انتظم توزيع السكر والرز؟ أين الغاز؟ هل لا تزال المشكلة في عدم وجود أسطوانات فارغة؟ أم عدم وجود عمال في معمل الغاز؟ وما الذي يعنيني من كل ذلك؟ وما شأني به كمواطن يعيش في دولة فيها عشرات الوزارات ومئات المؤسسات وعشرات آلاف المكاتب والمواكب والسيارات إن لم يكونوا قادرين على تأمين موظفين لمعمل الغاز، ما يضطرني لشرائها بعشرين ضعفاً أو الانتظار لأربعة أشهر حتى أحصل على الأسطوانة «المدعومة».

بصيغة أبسط: كيف تتفضلون علينا بدعم صار تقريباً غير موجود؟ الجميع يعلم أن لدى الدولة آلاف الأبواب التي تنفق عليها، هذا صحيح بلا شك، لكن عندما تكون الخدمات المقدمة وفق الميزانية (س) هي ذاتها المقدمة عندما تضاعفت هذه الـ(س) أضعافاً كثيرة، فإن من حق الناس – طبعاً وحتماً – أن يسألوا السؤال الكبير: أين أموالنا؟

### قرار يُحسن الصادرات

# السماح للشاحنات السورية بالدخول إلى العراق

## مدير النقل الطرقي لـ«الوطن»: الاتفاق على مجانيّة الرسوم بين البلدين

| جلنار العلي

أصدرت وزارة النقل قراراً بتكليف اتحاد شركات شحن البضائع الدولي والجمعية السورية للشحن والإمداد بتنظيم عملية منح تأشيرة دخول للأراضي العراقية ولعدّة سفرات لأصحاب شركات الشحن والنقل وكل الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بالتبادل التجاري بين البلدين.

هذا القرار لاقى الكثير من التفاؤل بتحسن حركة الصادرات السورية باتجاه العراق ودول الخليج، وحول ذلك أكد مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم خلال الأسبوع الماضي السماح للشاحنات السورية بالدخول إلى العراق، وذلك بعد عدّة اتفاقات مع الجانب العراقي، وقد كلّفت الوزارة اتحاد شركات الشحن والجمعية السورية للشحن والإمداد تسجيل طلبات الراغبين بذلك لتؤمن الوزارة لهم التأشيرات وفق جداول جماعية عن طريق مخاطبة السفارة العراقيّة، معتبراً أن هذا الأمر من شأنه تنشيط حركة البضائع السورية باتجاه العراق.

لافتاً إلى أنه تم الاتفاق على أن تكون رسوم النقل بين البلدين مجانيّة للطرفين، وأن تقوم وزارة الخارجية والمغتربين بتحديد رسوم الحصول على تأشيرات الدخول.

من جانبه، بيّن رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي محمد صالح كيشور في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة النقل كلّفت الاتحاد والجمعية متابعة هذا القرار لكونهما أقرب إلى المصدرين وشركات الشحن وأكثر معرفة بالشركات السليمة التي تعمل على أرض الواقع، على أن يتم اشتراط ضوابط محددة للتصدير.

لافتاً إلى أنه يجب على الراغبين تقديم أسمائهم وصور لجوازات السفر وصور ميكانيك لشاحنات تعمل بشكل نظامي كي تكون كل الشاحنات بحالة فنية جيّدة لضمان السلامة المرورية، إضافة إلى سجل عدلي للشخص ولا حكم عليه، كما أن الاتحاد والجمعية مكلفان دفع رسوم التأشيرات للسفارة العراقية بدلاً من الساقتين والمصدرين.

واعتبر كيشور أن هذا القرار إيجابي من ناحية ضمان وصول البضائع المصدرة سليمة إلى العراق، حيث كانت تصل البضائع تالفة بسبب عملية المناقلة التي كانت تتم على الحدود السورية وإهمال «العتّالة» الموجودين على الحدود لهذه البضائع، الأمر الذي كان يؤدي إلى خسائر كبيرة للمصدرين، إضافة إلى أن الشاحنة السورية عندما تدخل الأراضي العراقية تحقق فائدة أكبر لقطاع النقل بشكل عام لكونها تعود من العراق إلى سورية بحمولة أخرى وتقوم بتعبئة المازوت من العراق بأسعار مخفّضة بشكل كبير بحيث يصل سعر الليتر الواحد إلى ١٠٠٠ ليرة فقط، بالوقت الذي تصل تكلفته إلى ١١ ألف ليرة بالسوق السوداء، وهذا ما يحقق مردوداً مادياً كبيراً.

وتابع: «إضافة إلى أن هذا القرار سيخفّض تكاليف النقل والرسوم التي كانت مفروضة من جمارك وإتاوات تفرض على الحدود العراقية»، متوقعاً زيادة نسبة الصادرات وخاصة أن الموسم الزراعي الحالي هو موسم الحمضيات، ويعتبر العراق سوق تصدير مهماً للحمضيات السورية، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ليست متأخرة وإنما هي وليدة عمل وتخطيط على مدى عامين كاملين بين الحكومة السورية والجانب العراقي، موضحاً أنه في شهر شباط من العام الماضي صدر قرار عن الحكومة العراقية بالسماح للشاحنات السورية بالدخول إلى الأراضي العراقية، إلا أن هذا القرار لم يطبّق حينها بسبب بعض الجهات الأخرى التي رفضت ذلك.

### ١٩ مشروعاً لدعم التنمية المستدامة استفادت منها ٤ آلاف أسرة في ريف حلب

# مدير الزراعة: شملت بذوراً وأسمدة وأغناماً وأعلافاً وخلايا نحل للأسر الأكثر حاجة

| محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني عن تنفيذ أكثر من ١٩ مشروعاً لمساعدة الفلاحين وأبناء المناطق المحررة في ريف حلب استفادت منها ٤ آلاف عائلة بشكل مجاني خلال العام الماضي.

وبين مدير الزراعة لـ«الوطن» تنوع المنح المقدمة التي تركزت على تحقيق التنمية المستدامة للعائلات المستفيدة منها، حيث تم تنفيذ مشروع الزراعة التجديدية في منطقتي سفيرة وسمعان وتضمن المشروع تقديم شتول وسماد بلدي وأسمدة عضوية ومصائد مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقامت بتنفيذه مديرية الزراعة واستفادت منه ٢٨ أسرة فلاحية في المنطقتين، كما تم تنفيذ مشروع لتوزيع بذار في مناطق دير حافر والباب ومنبج ممول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنفذ من الهلال الأحمر العربي السوري في حلب وهو عبارة عن توزيع ٢٠٠ كغ بذار قمح و١٥ كغ سماد سوبر فوسفات استفادت منه ٦ آلاف أسرة فلاحية في تلك المناطق، وهناك مشروع مدارس الثروة الحيوانية نفذ في منطقتي سفيرة وسمعان مقدم من منظمة «الفاو» ويهدف إلى دعم وتطوير الثروة الحيوانية وهو عبارة عن تقديم ٣٠ فرامة بقايا محاصيل و٥٦٠ كغ بذار ذرة و٤٤٣ كغ بذار فصة و١٨ حشاشة أعلاف خضراء استفادت منها ٥٣٠ أسرة فلاحية.

أما مشروع تحسين سبل العيش المنفذ في مناطق الباب والأتارب وسمعان وهو مقدم من منظمة «ضد الجوع» ومنفذ من وزارة الزراعة فيتضمن تقديم ٨٠ طناً من الشعير و٢٨٠ طن علف مركز و١٠ أطنان من السماد و٢٠ طناً من العدس واستفادت منه ٩٣٠ أسرة فلاحية، وقدمت المنظمة نفسها مشروع وحدات حصاد المياه في منطقة منبج وهو عبارة عن خزانين مع قواعدهما والتوصيلات واستفادت منه ٥٥ أسرة في تلك المنطقة، التي استفادت أيضاً من مشروع آخر تضمن ٣٨ طناً من القمح و٣٨ طناً من السماد استفاد منها ١٩٠ فلاحاً مع أسرهم.

وأضاف حرصوني: هناك مشروع آخر في منطقة سمعان شمل الأسر الأكثر حاجة وهو مقدم من الهلال الأحمر وتضمن بذاراً لمحاصيل صيفية وشتوية مع شبكات الري استفاد منه ٧٠ فلاحاً.

وقدمت الأمانة السورية للتنمية في منطقة سفيرة مشروع استعادة سبل العيش استفادت منه ١٠٠ أسرة، وهو عبارة عن توزيع ٤٠٠ رأس من الأغنام مع ٣٠ طناً من الأعلاف وزعت على تلك الأسر، كذلك قامت جمعية «تالف» بتوزيع أغنام وأعلاف في منطقة سمعان، وفي السفيرة ومنبج ودير حافر قامت جمعية دير مار يعقوب بتوزيع أغنام وأعلاف استفادت منها ١٥٠ أسرة في تلك المناطق. كما أن الهلال والصليب الأحمر أنجزا مشروع توزيع أغنام ووحدات شعير مستنبت في منبج وسفيرة تضمن ١٤١٠ رؤوس من الأغنام و٤٧٠ وحدة استنبات شعير و١٦٥ طناً من الأعلاف واستفادت من المشروع ٤٧٠ أسرة فلاحية، وكذلك قام الهلال والصليب الأحمر بتنفيذ مشروع لتوزيع خلايا النحل في دير حافر استفادت منه ١٠٠ أسرة في تلك المنطقة.

وقدمت منظمة الفاو مشروعاً للمساعدة العاجلة للمربين المتضررين في مناطق منبج والسفيرة وسمعان وهو عبارة عن ٣٢٥ طناً من العلف المركب لمربي الثروة الحيوانية استفاد منه ٦٥٠ مربياً في تلك المناطق، وفي منطقة سمعان نفذ مشروع دعم الري بالتنقيط شمل ٥٠ فلاحاً وحقق المشروع نتائج مهمة في توفير مياه الري وزيادة الإنتاج في وحدة المساحة. إضافة إلى ذلك أنجز مشروع مساعدة عاجلة من الأمانة السورية للتنمية في منبج هو عبارة عن إجراء صيانة لشبكات الري والصرف في مشروعات مسكنة استفادت منه ٧٠٥ أسر فلاحية وفي منبج كذلك قامت منظمة الإيكاردا بتنفيذ مشروع لتعزيل المصارف الزراعية المكشوفة بطول ٦٠٠ كم وتوزيع أسمدة للفلاحين استفاد من كامل المشروع ٩٠٠ فلاح، وقدمت منظمة «إسعاف أولي» شبكات ري وتنقيط وبذوراً في دير حافر وسمعان استفاد منها ٣١٢ فلاحاً.



### لماذا لا ينجح الإعلان عن مناقصات الدولة من المرة الأولى؟

# نقيب المقاولين لـ«الوطن»: فروقات الأسعار وتمييز القطاع العام وانخفاض سقف السحوبات

| إيمى غسان

- غرفة التجارة: يجب سرعة البت في المناقصات وإعطاء الوقت الكافي للتنفيذ
- تاجر: نقص المعلومات في صيغة المناقصة وغموض نصوصها

إعلان مناقصة للمرة الثانية، أو الثالثة، وأحياناً أكثر.. إعلان كان يطالعنا كثيراً أيام الصحف الورقية، واليوم لا يزال موجوداً في المواقع الإلكترونية لهذه الصحف.

والمناقصة في عقل المتابع، هي عمل وصفقات وأرباح، فلماذا يتم إحجام الشركات أو المتعهدين أو التجار عن التقدم إليها ما يضطر الجهة المعلنة صاحبة المشروع للإعلان أكثر من مرة؟

#### سرعة البت وتثبيت السعر

«الوطن» وفي محاولة لمعرفة سبب ما يحدث في كثير من المناقصات التي تعلن عنها إحدى الجهات الحكومية، تواصلت مع عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق الذي قال لـ«الوطن»: إن أهم أسباب العزوف عن التقدم لمناقصات الدولة هو أن التأمينات الأولية تدفع بالليرة السورية، ويتم التقدم على المناقصة بالليرة السورية، وفي الوقت الذي تحتاجه المناقصة لترسو على أحد، وبينما تقوم الجهة المعلنة بدراسة العروض المقدمة لها، يكون سعر المواد قد اختلف وسعر الصرف كذلك، وإلى حين يتم صرف التأمينات أيضاً يكون اختلف سعر الصرف فيخسر التاجر أو المستورد أكثر. إضافة إلى أن عدم وجود كميات كبيرة من المواد عند التاجر أو عند مورد واحد في السوق، يضطر المتعاقد لشراء المواد من تجار متعددين، ما يشكل فروقات في المواصفات والأسعار.

واقترح الحلاق لحل هذه المشكلة سرعة البت في المناقصات، وتشجيع أكثر من طرف على التقدم، مع تثبيت سعر الصرف حين التقدم، وإعطاء الوقت الكافي للتسليم أو التنفيذ.

#### التأخير يعني مشكلة جديدة

نقيب مقاولي سورية المهندس عبد الرحمن سليمان ويعد أن أكد كل ما سبق من كلام، أضاف: إن السعر التقديري للمواد في يوم التقديم للمناقصة يختلف عنه بعد أخذ أمر المباشرة، حيث ترتفع الأسعار فتصبح الأرباح لا تغطي النفقات، ويدخل من رست عليه المناقصة في متاهة التقديم على فروقات الأسعار، وصحيح أن البلاغ رقم ١٥ أعطى المقاول آلية لتحصيل حقوقه من الإدارات والجهات التي يعمل معها، ولكن الأشخاص المتباطئين بالتنفيذ يتسببون بخسارة المقاول، إذ إن لجان الكشف على فروقات الأسعار لا تعمل بسرعة، وتتأخر بإعطاء أمر التسديد، وكل تأخير تترتب عليه فروقات جديدة، وهكذا دواليك، إضافة إلى أن عدم توافر سيولة في الإدارات أحياناً يؤخر عملية التسديد ويشكل عبئاً إضافياً على المتعاقد أو المقاول أو التاجر، مع الإشارة إلى أن فروقات الأسعار لا تحدث فقط عندما تكون المواد مستوردة ومرتبطة بشكل مباشر بسعر الدولار، بل حتى عندما يتم الحصول عليها من السوق المحلية، وفي حال اللجوء إلى القضاء يحق للمقاول المطالبة بـ« بالمئة سنوياً من قيمة المشروعات، وهي نسبة لا تغطي الفروقات الكبيرة التي تحصل.

#### تمييز القطاع العام

ويضيف سليمان: إن تعليمات رئاسة الوزراء خصصت قيمة المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص بأكثر من مليار ليرة، أما الجهات العامة فبإمكانها أخذ مشروعات صغيرة بعشرات الملايين، ما يقطع الطريق على الشركات الصغيرة والمقاولين الصغار، إضافة إلى أن الشركات العامة تستطيع تحصيل فروقات الأسعار بطريقة أسهل على عكس المقاول الخاص.

وبين النقيب أن المقاول يعاني أيضاً وبشكل كبير من موضوع السحوبات اليومية، موضحاً أن المصرف المركزي يرفع سقف السحب للمقاول عند قدم العقود، ولكن سقف السحب لا يتجاوز ١٠ ملايين ليرة، وهذه السياسة التي اتبعتها المصارف جيدة لحصر السيولة والحفاظ على سعر الصرف، ولكن نرى أن سعر الصرف غير ثابت برغم سياسات تخفيض سقف السحوبات، ما يحمل المقاولين خسائر إضافية، لأنه ولو فرضنا أن أمر الصرف من الجهة المتعاقدة جرى بوقت قياسي، يبقى المقاول خاسراً لأنه لا يستطيع سحب الأموال من المصرف بحرية، وإنما هو مقيد بسقف السحب، ما يشكل خسارة فوق الخسارة.

#### فروق الأسعار

وتواصلت «الوطن» مع أحد التجار المتقدمين لإحدى المناقصات والذي فضل عدم ذكر اسمه، فقال إن سبب عدم التقدم للمناقصة عند عرضها للمرة الأولى غالباً لأن العروض تكون غير متناسبة مع أسعار السوق، بحيث تضطر الجهة التي عرضت المناقصة للعرض مرة ثانية أو ثالثة بعد تحسين شروط العرض، بمعنى: تعرض مناقصة لتنفيذ مشروع ما، ولكن التكلفة التي تم رصدها عند العرض للمرة الأولى لا تكفي لشراء المواد، هذا غير تكاليف التنفيذ، فيتم تحسين الشروط والمبلغ المرصود بالعرض للمرة الثانية وقد تحدث للمرة الثالثة بسبب اختلاف أسعار المواد بشكل دائم نتيجة عدم ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار، إضافة إلى البيروقراطية والتأخر في الدفع، كل هذا يدفع التجار للإحجام عن التقديم، إضافة للضرائب التي تحسم عند القبض.

ويضيف التاجر: إنه وفي بعض الأحيان تتغير أسعار المواد بالفترة الممتدة بين وقت التقديم على المناقصة مروراً بمرحلة رسوها وصولاً إلى مرحلة التنفيذ ما يؤدي إلى تحميل التاجر خسائر إضافية، وقد يقع صاحب العرض بمشكلة فقدان المواد أو الأصناف من السوق بعد أن يتم التعاقد على توريدها، ليعود ويدخل في دوامة رفع كتاب لاختلاف مواصفات المواد في السوق ومواصفات المواد المتفق عليها بالعقد الأساسي، وبسبب كل ما سبق يعزف التجار عن الدخول في مناقصات الدولة.

#### غموض النصوص

ويتابع: من المشكلات التي تواجه التجار أو المستثمرين عند الدخول في مناقصة أيضاً هي مشكلة غموض نصوص المناقصات، بحيث لا يكون نص المناقصة واضحاً ومعبراً عن طبيعة المواد المطلوبة، ليس كذلك فقط، بل إن صيغ المناقصات في بعض الأحيان تنقصها المعلومات اللازمة، ذاكراً إحدى المناقصات التي جاء في نصها طلب توريد حواسيب، لبفاجأ التاجر الذي رست عليه المناقصة بأن المقصود بكلمة حواسيب هو حواسيب وملحقاتها من (لوحة مفاتيح وماوس) وغيرها، ما شكل عبئاً إضافياً عليه وأدى إلى زيادة خسائره، كذلك نقص خبرة أعضاء اللجنة المشرفة على المناقصات في كثير من الأحيان وعدم درايتهم بحيثيات العمل، ذاكراً كمثال إحدى مناقصات تمديد الكهرباء التي ذكر في نصها تمديد كبل بطول ألف متر من نقطة إلى نقطة أخرى، في حين أن التنفيذ يحتاج إلى كبل بطول ألفي متر، وعند حضور اللجنة لم يستطع منفذ العمل إقناعهم بالفرق لعدم خبرتهم ومعرفتهم بأن التمديدات تكون مخفية في بعض النقاط.

#### السحوبات والملاحق

ويضيف التاجر: ليت الأمر يتوقف عند ما سبق، بل هناك ما هو أسوأ، موضوع سحب النقود من المصارف الذي حددت الحكومة سقفه بـ« ملايين ليرة من المصارف الحكومية ومليونين ليرة من المصارف الخاصة، وأحياناً لا يتم الالتزام بهذه السقوف ونحصل على مليون ليرة باليوم فقط، ما يشكل عبئاً إضافياً على التاجر الذي يحتاج سحب الأموال إلى شراء المواد من السوق والتقدم لمناقصات جديدة. أما ملحقات العقود، فهي حكاية ثانية ومشكلة مستقلة، فعند اختلاف الأسعار أو المواصفات بين العقد المنفذ والأسعار والمواصفات الأصلية، يحق لمنفذ المناقصة أن يتقدم بكتاب يسمي ملحق عقد، وأحياناً تصل الأمور إلى رفع دعاوى فروقات أسعار تستغرق أشهراً ولا ينتج عنها في كثير من الأحيان أي فائدة، لأن الجهة صاحبة المناقصة تقوم بتشكيل لجنة وتستقصي السوق ومن ثم تقرر: يصرف تعويض أم لا.

### الطلب على الفروج أقل من العام الفائت بسبب انخفاض القدرة الشرائية

# حداد لـ«الوطن»: تراجع عدد المربين في ريف دمشق والسويداء ودرعا

| رامز محفوظ

كشف عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه نتيجة لعدم توافر مازوت التدفئة والفحم الحجري المخصص لتدفئة الدواجن وعدم توزيع أي كميات منهما من وزارة النفط يلجأ بعض أصحاب المداجن لتدفئة الأفواج اليوم ببذور الزيتون ويقومون بشرائه من المعاصر بسعر يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ليرة للكيلو، لافتاً إلى أن هذا النوع من التدفئة غير مجد ولا يعتبر بديلاً يوازي جدوى التدفئة بالمازوت والفحم الحجري الأمر الذي أدى لانتشار الأمراض بين أفواج الفروج وحدوث العديد من حالات النفوق.

وبخصوص مادة كسبة فول الصويا بين حداد أن المادة نادرة جداً في السوق والمربي لا يستطيع الحصول إلا على كميات قليلة منها وبأسعار مرتفعة جداً، لافتاً إلى أن سعر الكيلو كان منذ نحو الشهر بحدود ٦٥٠٠ ليرة في السوق واليوم أصبح بسعر ٩٥٠٠ ليرة.

وعن أسباب عدم توافر كسبة فول الصويا وارتفاع سعره المتواصل بين حداد أنه من الممكن أن يسعى المصرف المركزي للمحافظة على سعر الصرف اليوم لذا لا يقوم بتمويل إلا ما ندر من المستوردين من أجل استيراد المادة لذا نجد أن المادة قليلة في السوق وأسعارها ترتفع تقريباً بشكل يومي.

وبخصوص البدائل الممكن استخدامها عن مادة كسبة فول الصويا أشار حداد إلى أنه ليس هناك أي بديل من المادة ونتيجة لعدم توافر المادة يضطر المربون أحياناً لاستخدام الذرة الصفراء وهذا الأمر خاطئ ومضر بالدجاج ويؤثر في الإنتاج إذ إن مادة الذرة تحتوي على البروتين بنسبة ٤٥ بالمئة على حين أن الذرة لا تحتوي إلا على نسبة قليلة من البروتين لا تتجاوز٨ بالمئة، لافتاً إلى أن حاجة الفروج من مادة الكسبة خلال دورة التربية بحدود ٣٥ بالمئة من إجمالي المواد العلفية المستخدمة.

وتوقع حداد أن ينخفض الإنتاج وترتفع أسعار الفروج بشكل أكبر خلال الفترة القادمة في حال استمر الحال على ما هو عليه من ناحية عدم توافر مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليف التربية، موضحاً أن النسبة الأكبر من التربية تتركز حالياً في محافظات حمص وحماة إضافة للساحل السوري على حين أن نسبة التربية في المنطقة الجنوبية مثل محافظات ريف دمشق والسويداء ودرعا قليلة جداً وعدد المداجن العاملة انخفض بشكل كبير وبات عدد المداجن العاملة في ريف دمشق على سبيل المثال قليلاً جداً نتيجة ارتفاع التكاليف وعدم توافر مستلزمات الإنتاج.

وعن الطلب خلال فترة الأعياد أكد حداد أن الطلب على الفروج تحسن خلال فترة الأعياد لكنه يعتبر أقل من الطلب في العام الماضي، مرجعاً السبب بذلك لانخفاض القوة الشرائية للمواطن أكثر من العام الماضي بالتوازي مع ارتفاع الأسعار بشكل كبير.